اقتصاد

تجميد زيادات الرواتب والترقيات للكويتيين

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

كشفت بنود وثيقة الإصلاح الاقتصادي في الكويت، التي اطلعت عليها «العربي الجديد»، عن خفض النفقات الحكومية من خلال تجميد الزيادات والترقيات والمكافآت السنوية لكافة المواطنين العاملين في الوزارات والهيئات في الدولة، الأمر الذي أثار غضب نواب مجلس الأمة (البرلمان) الذين توعّدوا وزير المالية، براك الشيتان، بالمساءلة في حال إقرار الوثيقة.

وتضمن المقترح الحكومي تخفيض عدد العاملين في الأجهزة الحكومية، ووضع حد أقصى للتعيينات السنوية، وخفض نسبة 5% من مشاركة الحكومة في التأمينات الاجتماعية وتحميلها على الموظف. كما نص المقترح على الاستغناء عن 30% من العمالة الوافدة في الجهات الحكومية، فضلاً عن تخفيض عدد العاملين على بند المكافأة بنسبة 50%، وإلغاء كافة عقود التعيينات على بند الاستشارات وإلغاء بعض الجهات الحكومية ودمج الجهات ذات الاختصاصات المتداخلة. من جهة أخرى، أكد مصدر حكومي كويتي لـ «العربي الجديد» أن مجلس الوزراء كان قد كلّف وزير المالية بوضع مقترحات بشأن الإصلاحات الاقتصادية في أعقاب أزمة جائحة كورونا التي فاقمت عجز الموازنة الذي بلغ مستوى غير مسبوق، وفي ظل زيادة الإنفاق على خلفية إجراءات مواجهة تفشي الفيروس، مشيراً إلى أن وزارة المالية خاطبت ديوان الخدمة المدنية من أجل تنفيذ بنود وثيقة الإصلاح. وأضاف المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه أن الحكومة لديها رغبة جادة في إقرار الإصلاحات الاقتصادية وخفض الإنفاق العام وتقليص بنود عدة في الميزانية وإلغاء بعض مشاريع البنية التحتية، وخفض ميزانيات الوزارات بنسبة 20%، فضلاً عن إلغاء الامتيازات الممنوحة للقياديين والمكافآت للعاملين في الجهات الحكومية. ويقول الخبير الاقتصادي الكويتي ناصر البعيجان لـ «العربي الجديد» إنه من الطبيعي أن يلجأ مجلس الوزراء لترشيد الإنفاق، خصوصاً في ظل الأزمة المالية التي تشهدها الكويت والتي تفاقمت نتيجة الأزمات جراء تفشي فيروس كورونا في البلاد وتراجع الإيرادات النفطية وتوقف الأنشطة الاقتصادية على إثر الإجراءات الاحترازية خلال الأشهر الماضية. وطالب البعيجان الحكومة بضرورة إقرار بنود الإصلاح الأخرى، مثل تنويع مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وفرض الضرائب التصاعدية على الشركات، وإقرار ضريبة القيمة المضافة وتحريك أسعار الخدمات الحكومية.

على جانب آخر، قال النائب في مجلس الأمة الكويتي رياض العدساني إن أبرز ما ورد في الوثيقة بشأن رواتب الموظفين يشمل تجميد جميع الزيادات والترقيات السنوية، إضافة إلى وضع سقف للتعيينات والتقليل منها وتعليق العمل بالتدريب الخارجي لكافة الجهات الحكومية، إلى جانب وضع سقف للتدريب الداخلي. وكشف العدساني أن هناك رسائل وجهتها وزارة المالية إلى وزارة الكهرباء لزيادة الأسعار، متسائلاً عن ذنب المواطن المديون حين يتم المساس بحقوقه. وكان رئيس الوزراء الكويتي، الشيخ صباح الخالد الصباح، قد أكد أنه ليست لدى الحكومة سيولة لدفع رواتب خلال الأشهر المقبلة، مشدداً على أهمية إقرار قانون الدين العام حتى لا تتجه الحكومة إلى تسييل أصول الدولة في الخارج. من جانبه، أكد الباحث الاقتصادي، عادل الفهيد، أن الحكومة عوّدتنا أن تذهب أولاً لـ «جيب المواطن» قبل البدء في الإصلاحات الحقيقية، مشيراً إلى أن أزمة تفشي كورونا أظهرت عدم جاهزية الحكومة لإقرار الإصلاحات الحقيقية مثل وقف الهدر في الميزانية ومحاربة الفساد الذي استشرى في الأجهزة الحكومية وأصبح يستنزف المال العام ويسيء إلى سمعة الكويت.

تركيا وعقدة من صندوق النقد الدولي

مصطفى عبد السلام

تكاد تتساوى كلمة صندوق النقد الدولي عند الأتراك مع كلمة الانقلاب العسكري، فكلا الكلمتين، الصندوق والانقلاب، مكروهتين بشدة لدى الشعب التركي ونظامه الحاكم منذ العام 2003 لدرجة التحريم، ولا يكاد كبار المسؤولين يتركون مناسبة إلا يهاجمون فيها إحدى الكلمتين وربما كليهما باعتبارهما تمثلان خطورة شديدة على مستقبل البلاد، سواء على التجربة الديمقراطية، أو الاقتصاد ومعيشة المواطن، فالانقلابات تجر البلاد إلى الفساد وعسكرة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية، وصندوق النقد يجرها إلى التبعية للدائنين وإدخال البلاد إلى دوامة الغلاء والبطالة والفقر والتوسع في الاقتراض، والأخطر انهيار الطبقة الوسطى وهي قوة أي مجتمع.

وهناك 12 دولة في منطقة الشرق الأوسط طلبت الحصول على قروض من صندوق النقد لمواجهة تبعات تفشي كورونا الخطيرة على الاقتصاد، وحصلت بالفعل على قروض ضخمة، منها مصر 7,8 مليارات دولار، المغرب 3 مليارات، الأردن 1,6 مليار، تونس 743 مليون دولار، كما تتفاوض دول أخرى للحصول على قروض، منها لبنان والعراق والسودان.

كما حصلت دول من خارج المنطقة على قروض ضخمة من الصندوق، في مقدمتها تشيلي، التي حصدت وحدها 23,93 مليار دولار، وبيرو 11 مليارا، وكولومبيا 10,8 مليارات، وأوكرانيا 5 مليارات.

لكن الملاحظ أن تركيا، التي تعاني عملتها (الليرة) من تهاوي قيمتها، وانخفاض احتياطيات البنك المركزي، وتراجع إيرادات النقد الأجنبي جراء كورونا، لم تكن من بين هذه الدول التي استنجدت بصندوق النقد، بل وتستبعد هذا الأمر، كما قال أردوغان في عدة مناسبات، حيث أكد مرارا أن تركيا طوت صفحة صندوق النقد في مايو/ أيار 2013 بلا رجعة، ولن تعود إليه مرة أخرى، بل واعتبر أنه من الخيانة في تركيا أن نتحدث عن هذه المسألة التي من شأنها إعادتنا إلى وضع دول أفريقيا وآسيا وأميركا الجنوبية».

وعلى الرغم من أن هناك دولاً ومؤسسات غربية تضغط على تركيا وتشيع تهاوي احتياطي النقد الأجنبي لديها لدفعها مجددا إلى صندوق النقد لأسباب سياسية، إلا أن حكومة أردوغان ترفض ذلك بشدة، باعتبار أن رفض الاقتراض من الصندوق بات سياسة مستقرة لدى الدولة منذ 2013، بل وتعتبر أن مقاطعة الصندوق واحدة من الإنجازات المهمة لحزب العدالة والتنمية.

كما أن قروض الصندوق تكون مصحوبة بإملاءات تغرق الاقتصاد والمواطن في وحل الاستدانة وتعويم العملة وزيادة الأسعار والضرائب، وهي كلها إجراءات تضر بالطبقة الفقيرة وتدفع بملايين من المنتمين إلى الطبقة الوسطى إلى أتون الفقر.

علامة سامسونغ ترتفع إلى 57,3 مليار دولار

بلغت قيمة العلامة التجارية لشركة سامسونغ للإلكترونيات الكورية الجنوبية، ما يقرب من 68 تريليون وون (57,3 مليار دولار)، وفقًا لتقرير صادر، أمس الثلاثاء عن شركة إنتربراند العالمية الاستشارية المتخصصة في العلامات التجارية.

وأشار التقرير، وفق وكالة يونهاب للأنباء الكورية، إلى أن قيمة العلامة التجارية لسامسونغ للإلكترونيات ارتفعت بنسبة 2% عن العام الماضي، لتصبح الأكبر من بين الشركات الكورية.

ووصلت قيمة أكبر 50 علامة تجارية إلى 129 مليار دولار، بزيادة قدرها 0,7% عن العام الماضي، حيث جاءت شركة هيونداي موتور لصناعة السيارات في المركز الثاني بقيمة 13,2 مليار دولار، بارتفاع 4,8% عن العام الماضي، تلتها شركة كيا موتور التابعة لها بقيمة 5,98 مليارت دولار.

(Getty)

لقطات

العراق يخفض سعر خام البصرة الخفيف

اظهرت وثيقة من شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، امس، ان العراق خفض سعر البيع الرسمي لخام البصرة الخفيف لشحنات شهر سبتمبر/ ايلول المتجهة الى آسيا والولايات المتحدة واوروبا.

وحددت الشركة سعر البيع الرسمي لخام البصرة الخفيف المتجه لآسيا عند علاوة 1,50 دولار للبرميل فوق الاسعار المعروضة لخامي عمان/دبي، بانخفاض 60 سنتا عن الشهر السابق. وخفضت الشركة الاسعار إلى الولايات المتحدة بمقدار عشرة سنتات إلى 0,85 دولار للبرميل فوق مؤشر ارجوس للخامات عالية الكبريت. كما خفضتها بحدة إلى اوروبا، بمقدار دولارين للبرميل، إلى 0,40 دولار دون سعر برنت المؤرخ.

أسهم اليابان تصعد لأعلى مستوى في أسبوع

صعدت الاسهم اليابانية امس، لاعلى مستوى خلال اسبوع مدعومة بآمال بشأن تحفيز مالي اميركي إضافي لتعزيز أكبر اقتصاد عالمي، حيث تكافح الدول الكبرى للتعافي من آثار ازمة فيروس كورونا.

واغلق المؤشر نيكي على ارتفاع 1,88 في المائة عند 22750,24 نقطة، وهي أعلى زيادة يومية يسجلها منذ الثالث من أغسطس/ آب. وقادت اسهم القطاع الصناعي والسلع الاستهلاكية غير الضرورية المكاسب. وار تفع المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 2,54 في المائة.

وقال زعماء بالكونغرس ومسؤولون في إدارة الرئيس دونالد ترامب أول من امس، إنهم مستعدون لاستئناف المفاوضات بشأن اتفاق للتخفيف من آثار ازمة كورونا.

بنك لبنان والمهجر يدرس بيع حصته في بنك بلوم مصر

قال بنك لبنان والمهجر (بلوم)، احد أكبر بنوك لبنان، امس، إنه يدرس خيارات استراتيجية من بينها بيع حصته في بنك بلوم مصر، نظرا للاوضاع الراهنة في بيروت وللالتزام بقرارات مصرف لبنان المركزي بزيادة راس المال.

وقال مصدران مطلعان على العملية إن بنك لبنان والمهجر كلف «سي.آي كابيتال» بتقديم المشورة بشأن البيع الذي قد يدر ما بين 250 مليونا و300 مليون دولار، وذلك في الوقت الذي يسعى فيه البنك اللبناني لزيادة راسماله. وقال المصدران إن البنك خاطب ايضا مقدمي عروض محتملين، بما يشمل بنك الإمارات دبي الوطني أكبر بنوك دبي.

رفع أسعار الوقود شمالي سورية للمرة الثالثة خلال شهر

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

بدأ تطبيق السعر الجديد للوقود بالمناطق المحررة شمالي سورية، أمس الثلاثاء، في ثالث رفع للأسعار خلال شهر، حيث تم رفع الأسعار على التوالي في 13 يوليو/تموز و4 أغسطس /آب وأخيرا اليوم، لتكون الأسعار العليا، مقارنة بالأسعار بريف حلب وحتى المناطق التي يسيطر عليها نظام بشار الأسد.

وقالت مصادر من إدلب لـ«العربي الجديد» إن شركة «وتد» القائمة على توزيع المحروقات رفعت أسعار المشتقات النفطية أول من أمس، في المناطق المحررة شمال سورية. ووصل سعر لتر البنزين، وفق التسعيرة الجديدة، إلى 4,40 ليرات تركية ولتر المازوت إلى 4,25 ليرات، بواقع زيادة 25 قرشاً عن رفع أسعار الأسبوع الماضي، كما شمل رفع الأسعار أسطوانة غاز الطهو المنزلي التي لم يطاولها رفع الأسعار الأسبوع الماضي، ليصل سعرها إلى 60 ليرة تركية. وتتفرد شركة «وتد» لاستيراد وتوزيع المحروقات بالمناطق المحررة، بسوق المشتقات النفطية شمال غرب سورية، حيث تقوم باستيرادها من تركيا وإعادة توزيعها في إدلب.

وتوجد شركة صغيرة أخرى في ريف حلب تدعى «كاف» ولكن حصتها من السوق أقل كثيرا من وتد.

وكان اتحاد أصحاب محطات الطاقة والغاز بتركيا قد رفع قبل أسبوعين أسعار الديزل بإسطنبول من 5,95 إلى 6,11 ليرات، ومن 6,01 إلى 6,17 ليرات في العاصمة أنقرة، ومن 6,04 إلى 6,20 بمدينة إزمير.

وبررت «وتد»، رفع الأسعار بـ«تراجع سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار، وأنهم يستوردون المشتقات النفطية من تركيا بالعملة الأميركية» بحسب مدير المكتب الإعلامي للشركة، صفوان الأحمد،

وشهدت الليرة التركية تراجعاً خلال الأسبوع الماضي، هبطت خلاله إلى 7,4 ليرات مقابل الدولار، قبل أن تتحسن أمس، وتسجل 7,248 ليرات مقابل الدولار و8,545 ليرات مقابل العملة الأوروبية الموحدة. كما تحسن سعر الليرة السورية أمام الليرة التركية أمس، مسجلاً 316 ليرة سورية مقابل التركية، بعد أن تجاوز 318 ليرة أول من أمس.

وبدأت شركة «وتد» التي تأسست عام 2018 التسعير بالليرة التركية، قبل شهرين، بعد أن تهاوى سعر الليرة السورية إلى ما دون 3 آلاف ليرة مقابل الدولار، قبل أن يتحسن إلى نحو 2300 ليرة اليوم.

أسواق

مرفأ بيروت يستعيد أنفاسه

استعدادات لتسهيل خروج البضائع ودخولها

يسعى لبنان إلى لملمة جراحه رغم الأزمات الاقتصادية العاصفة والخسائر الباهظة التي تكبّدها بعد كارثة انفجار مرفأ بيروت

بيروت ـ **العربي الجديد**

بدأ مرفأ بيروت يستعيد أنفاسه للانطلاق مجدداً، وسط استعدادات مكثّفة من أجل تجهيز الميناء لاستقبال وتصدير البضائع. وحضّر المدير العام المكلف، باسم القيسي، أمس، إلى مكتبه في مبنى إدارة المرفأ، واجتمع بالمديرين ورؤساء المصالح وأعطى توجيهات لتسهيل عمل كل الأجهزة والإدارات الرسمية الموجودة في المرفأ لتسهيل عملية خروج ودخول السلع والبضائع من وإلى حرم المرفأ، حسب الوكالة الوطنية للإعلام (الوكالة الرسمية). ويعتبر مرفأ بيروت ركيزة أساسية للاقتصاد اللبناني؛ إذ يلعب دوراً أساسياً في عملية الاستيراد والتصدير، وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية اللبنانية. ويتعامل المرفأ مع 300 مرفأ عالمي ويقدر عدد السفن التي ترسو فيه بـ3100 سفينة سنوياً. ويتألف المرفأ من 4 أحواض يصل عمقها إلى 24 متراً، إضافة إلى حوض خاص كان قيد الإنشاء. كما يضم 16 رصيفاً والعديد من المستودعات وصوامع تخزين القمح التي تؤمن أفضل شروط التخزين. وشهد داخل حرم المرفأ، أمس، حركة تنظيف للطرق فضلاً عن تأمين مكاتب بديلة للأجهزة الأمنية والجمارك لتتمكن هذه الإدارات من القيام بعملها في أسرع وقت ممكن، وقد يكون اليوم الأربعاء أو غد الخميس يوم عمل عادي في المرفأ، حسب الوكالة الوطنية للإعلام. وأدى الانفجار الهائل الذي حصل يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي إلى تدمير كبير لمرفأ بيروت وخسائر إجمالية لمنشآت ومساكن بيروت قدرت بنحو 16 مليار دولار. لكن الدمار لم يطل محطة الحاويات التي يعتبر وجودها سليمة، أساسياً في إفراغ البضاعة من السفن.

وأكد باسم القيسي، في تصريحات أمس، أن «مرفأ بيروت يستعيد عافيته تدريجيا بإرادة عماله وموظفيه وإشراف الإدارة التي لن ترتاح قبل أن يعود المرفأ إلى المكانة التي امتاز بها ليلعب دوره المحوري في منطقة شرق حوض المتوسط».

وأشار إلى أن «الجهوزية عالية والتنسيق والتعاون مع الأجهزة الأمنية في المرفأ مكّنا من الانطلاق بالسرعة اللازمة والعمل بتحسن تدريجيا».

من جهته، أعلن رئيس تجمع متعهدي التفريغ والشحن، جوزف عواد، على «جهوزية المتعهدين للبدء بعملهم على الرغم من الخسائر التي تعرضوا لها». وعلى جانب آخر، استقبل رئيس الاتحاد العمالي العام رئيس نقابة موظفي وعمال مرفأ بيروت، بشارة الأسمر، وفدا من نقابة مالكي الشاحنات العمومية في مرفأ بيروت، ضم أمين السر وفوزي شكور وعدداً آخر، وبحث معهم التسهيلات التي يحتاجونها والإجراءات اللوجستية التي يمكن تأمينها لاستئناف عملهم في نقل السلع والبضائع من وإلى مرفأ بيروت.

وتم الاتفاق خلال الاجتماع على ضرورة التأكد من حجم الأضرار التي أصابت الشاحنات والآليات والتي يتعدى عددها مئتي شاحنة وآلية، وتأمين الكهرباء، وتنظيف الحوضين الثالث والرابع للتمكن من استقبال البواخر، وتسهيل إجراءات دخول وخروج الشاحنات من وإلى المرفأ، والإصرار على تسريع استكمال الإجراءات كي يتمكن مرفأ بيروت من بلوغ الذروة خلال أيام معدودة تمهيدا للبدء بإدخال البواخر التي تنقل البضائع المختلفة».

وعقب الانفجار وفي محاولة سريعة من السلطات لتخفيف الخسائر، أوصى مجلس الدفاع الأعلى في لبنان، الأسبوع الماضي عقب الانفجار مباشرة، بتجهيز مرفأ مدينة طرابلس (شمالي البلاد) لتأمين العمليات التجارية من استيراد وتصدير. وتأتي محاولات إحياء مرفأ بيروت في ظل أزمات اقتصادية ومعيشية عاصفة يعاني منها اللبنانيون، ووسط اضطرابات سياسية بعد أن أجبرت الكارثة الحكومة على تقديم استقالتها.

وسادت مخاوف من أن تتعرض السوق اللبنانية لأزمة نقص في عديد السلع الرئيسية داخل الأسواق المحلية، خلال الفترة القريبة المقبلة، مع تضرر كافة المخازن والصوامع في مرفأ بيروت، الأكبر في البلاد. وتبحث السلطات عن الاستفادة من مرفأي صيدا وطرابلس لاستكمال العمليات التجارية وتخزين الحبوب وضمناً القمح، إلا أن مصادر مطلعة أكدت في تصريحات سابقة، لـ«العربي الجديد»، أن الإهمال الذي طاول المرافئ طوال السنوات الماضية وعدم تأهيلها لتكون بديلاً طارئاً عن مرفأ بيروت، يصعّب كثيراً فكرة استبدال الأخير بأي مرفأ آخر، سواء كان من حيث السعة أو القدرة على رسو البواخر الكبيرة، فيما لا تتوافر صوامع الحبوب إلا في مرفأ بيروت المدمّر.

ويقول اقتصاديون، إن انفجار الثلاثاء، الذي ألحق أضراراً بأجزاء كبيرة من المرافق التجارية لبيروت، قد يفضي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي حوالى 20 إلى 25 في المائة هذا العام، ليتجاوز بكثير توقعا حديثا من صندوق النقد الدولي لتراجع نسبته 12 بالمائة بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية المتفاقمة.

رغم الدمار الكبير في مرفأ بيروت، إلا أنه لم يصب محطة الحاويات

مساع لتشغيل ميناء بيروت (الأناضول)

تحقيق

تهاوي عملة الجزائر

تعويم الدينار يحرق جيوب المواطنين

واصل الدينار الجزائري تراجعه مقابل العملات الأجنبية خلال التعاملات المالية الرسمية، مطلع أغسطس/ آب الجاري، ما فاقم من أعباء المواطنين الذين يكتوون بغلاء المعيشة. وأرجع خبراء اقتصاد في حديثهم لـ«العربي الجديد»، تهاوي العملة المحلية إلى 4 أسباب

الجزائر ـ **حمزة كحال**

عاد الدينار الجزائري للتهاوي، منهيا قرابة 24 شهرا من شبه الاستقرار، وعادت معه مخاوف المواطنين من تهاوي القدرة الشرائية لجيوبهم المنهكة أصلا بغلاء المعيشة. ويصاحب هبوط العملة الجزائرية، التي تترنح منذ 2015، مع بداية تهاوي عائدات النفط، استغلال حكومي لأحداث توازنات مالية، تمتص بها أثر صدمات أزمات الإيرادات وتبخر احتياطي البلاد من العملة الصعبة بسرعة فاقت توقعاتها.

وواصل الدينار تراجعه مقابل العملات الأجنبية خلال التعاملات المالية الرسمية، مطلع أغسطس/ آب الجاري، حيث تأثرت أسواق الصرف الرسمية سلبا مع حالة الركود التي ضربت الاقتصاد، منذ شهر مارس/ آذار، بفعل تفشي فيروس كورونا وتراجع إيرادات البلاد من النفط الأجنبي، مع فقدان أسعار النفط 60% من قيمتها خلال الربع الأول من العام الجاري، 2020، إذ فقد الدينار تماسكه مقابل الدولار واليورو في تعاملات البنوك. وسجّل سعر العملة الأوروبية، اليورو، في البنك المركزي الجزائري، ارتفاعاً غير مسبوق أمام الدينار، إلى نحو 152 ديناراً لليورو الواحد للشراء، كما ارتفع الجنيه الإسترليني أمام الدينار، وفقاً لآخر تحديثات «المركزي»، وبلغ 163 ديناراً للشراء، أما الدولار فربح ديناراً واحداً في غضون أسبوع، إذ استقرّ سعره عند 129 ديناراً للشراء. وكان الدينار قد تراجع في مطلع يونيو/ حزيران المنصرم إلى أدنى مستوى له أمام العملات الأجنبية، منذ بداية تفشي جائحة كورونا، إذ سجّل سعر الدولار في البنك المركزي الجزائري 129,482 ديناراً للشراء، كما ارتفع سعر صرف العملة الأوروبية الموحّدة (اليورو) أمام الدينار إلى 142,88 ديناراً للشراء، أما الجنيه الإسترليني فاستقر عند 159,28 ديناراً للشراء.

وقبلها، خسرت العملة الجزائرية أكثر من 4 دنانير أمام الدولار، مطلع إبريل/ نيسان المنصرم، مع بداية الأزمة الصحية، إذ بلغ سعر الصرف 127,02 ديناراً للدولار الواحد، بعدما كان عند 123 ديناراً، مطلع مارس/ آذار، كما قفز اليورو من 135 ديناراً خلال مارس/ آذار الماضي إلى 137 ديناراً في إبريل/ نيسان المنصرم.

مخاوف الجيوب المنهكة

عادت المخاوف في الجزائر من ارتفاع الأسعار لتتقدم المشهد الاقتصادي، بعد تسجيل الدينار لأرقام تاريخية أمام الدولار واليورو، ما ينذر بمزيد من الغلاء، ويهدد الخطط الحكومية الرامية إلى إلغاء الدعم تدريجيا.

كما أثار تعويم الدينار مخاوف المتابعين للشأن الاقتصادي، الذين يتوقعون أن يسرع تعويم الدينار من وتيرة تراجع القدرة الشرائية للجزائريين.

وفي هذا السياق، يقول الخبير الاقتصادي جمال نور الدين إن «انخفاض قيمة الدينار أثر سلباً ليس فقط على الفقراء وإنما على الطبقة المتوسطة أيضاً، وهو يهدد بتعجيل انهيار القدرة الشرائية أكثر في السنة الحالية، بسبب تواصل عملية التعويم وتمسك الحكومة بسياسة تقليص فاتورة الواردات من خلال خفض قيمة الدينار لإطالة عمر احتياطي الصرف». وأضاف الخبير الاقتصادي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الحكومة مدعوة اليوم للتدخل من أجل حماية القدرة الشرائية للمواطن».

4 أسباب لتهاوي العملة المحلية، أبرزها تراجع الإيرادات النفطية

الحكومة تسعى لتقليص فجوة أسعار السوقين الرسمي والموازي

ورغم تخصيص الحكومة 24% من الإنفاق لمخصصات الدعم، وفق بيانات موازنة 2020، إلا أن هذا الإجراء لم ينجح في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

4 أسباب لتهاوي الدينار

ويرى الخبير المالي نبيل جمعة أن «استمرار هبوط قيمة الدينار سببه انهيار أربعة أسس حدد بموجبها سعر صرف العملة المحلية، من طرف الحكومة والبنك المركزي، الأول يتمثل في الإنتاجية المحلية، التي تدهورت في ظل الأزمة النفطية التي أضرت بالأنشطة الاقتصادية»، موضحا أن احتقان الوضع السياسي غذى الصعوبات التي تواجهها الشركات الحكومية والخاصة، وبالتالي تراجع الإنتاجية. ويشير جمعة في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «الأساس الثاني الذي تسبب في انهيار العملة يتعلق بأسعار الطاقة، التي تعد المورد الرئيسي للبلاد من النقد الأجنبي، والتي بقيت ضمن مستويات أقل من تلك التي كانت قبل الأزمة النفطية، أما الثالث فيتعلق بالإنتاجية مقارنة بدول الجوار في المنطقة المغاربية والبحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، والتي وصلت إلى مستويات ضئيلة مقارنة بدول المنطقة، فيما يمثل تراجع النمو الاقتصادي الأساس الرابع لانهيار العملة، بفعل التوقعات التي تشير إلى أنه قد يصل إلى نحو 4 بالمئة، غير أنه واقعيا يبلغ نحو 1,2 بالمئة».

حسابات الحكومة

ترجع خسارة الدينار لشيء من بريقه أمام العملات الأجنبية، إلى تبني البنك المركزي الجزائري سياسة تعويم الدينار، عند الضرورة، حيث سبق أن فقد الدينار جزءا كبيرا من قيمته منذ بداية الأزمة النفطية في منتصف 2014، لمواجهة تبعات تراجع عائدات النفط وكبح فاتورة الواردات، حسب مراقبين. وفي بداية الأزمة النفطية، منتصف 2014، كان سعر صرف العملة المحلية يساوي 83 دينارا لكل دولار، ثم تهاوى إلى 118 دينارا في 2018، ثم إلى 123 طيلة 2019 ومطلع 2020.

وقدمت الحكومات المتعاقبة منذ 2014، تبريرات بأن تعويم العملة كان جزئيا فقط، والهدف منه امتصاص ارتدادات الصدمة النفطية التي أضرت باقتصاد البلاد.

ووجهت الأوساط الاقتصادية انتقادات للحكومات المتعاقبة منذ 2014، بإخضاع سعر صرف الدينار للتعويم الجزئي لإملاءات سياسية إدارية من قبل رئاستي الجمهورية والحكومة، بدلا من تركه للتحركات الاقتصادية وقوى العرض والطلب.

وفي السياق، يؤكد مستشار الحكومة السابق والخبير المالي عبد الرحمان مبتول أن «تعويم الدينار من الجانب الموازناتي والمالي للدولة هو شيء إيجابي، إذ سيسمح للحكومة برفع عائدات الجباية النفطية التي تضخ مباشرة في الخزينة العمومية.

وأضاف أنه في الموازنة المالية التكميلية لسنة 2020 تتوقع الحكومة تراجعا محسوسا لعائدات الجباية النفطية، التي نزلت قيمتها لأول مرة منذ أكثر من عقدين إلى تحت مستوى إيرادات الجباية العادية، بسبب تهاوي عائدات النفط، لينتهي بذلك زمن سياسات الريع النفطي، إذ تتوقع الحكومة تحصيل 11 مليار دولار مقابل 20 مليار دولار السنة الماضية». وشكل النفط أهم المبيعات الجزائرية نحو الخارج خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2020، إذ مثل 92,40 بالمائة من صادرات الجزائر، حسب أرقام الجمارك، حيث بلغت إيراداته من العملة الصعبة 7,04 مليارات دولار، مقابل 9,48 مليارات دولار في الفترة نفسها من السنة الماضية، مسجلة بذلك تراجعا بواقع 25,35 بالمائة.

وأضاف مبتول لـ«العربي الجديد»، أن «النقطة الإيجابية الثانية التي تريد الحكومة تحصيلها من تعويم الدينار، هي تقريب الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية والسوق الموازية التي يستقر فيها اليورو عند 188 دينارا، مقابل 152 رسميا، و129 دينارا للدولار الواحد في التعاملات الرسمية مقابل 160 دينارا في السوق الموازية.

بدء أعمال صندوق تمويل المؤسسات الناشئة

يبدأ صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر أعماله، الأسبوع المقبل، حسب ما صرح به الوزير المنتدب المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ياسين المهدي وليد. وأفاد الوزير المنتدب أن «هذا الصندوق الموجه للمؤسسات الناشئة سيسمح بتمويل يتماشى مع طبيعة وطلب المؤسسات المبتكرة»، حسب وكالة الأنباء الجزائرية.

وأضاف أن هذا الصندوق الذي يعد وسيلة تمويل خاصة للمؤسسات الناشئة المبتكرة فائقة التكنولوجيا والذي تحكمه آليات تمويل قائمة أساسا على «رأس المال المخاطر ويعكس إرادة الدولة في الاستثمار في الطاقة والأفكار ومشاريع الشباب لخدمة الاقتصاد الوطني». وبعد أن تحدث عن وجود حوالي 3 آلاف مؤسسة ناشئة على المستوى الوطني أوضح وليد أن عدد هذه المؤسسات سيشهد ارتفاعا فور تفعيل مختلف الإجراءات التنظيمية والمرافقة، وكذا التسهيلات الأخرى المنتظرة من طرف الدولة التي من بينها على وجه الخصوص «رفع العراقيل البيروقراطية وتخفيف الأعباء الجبائية».

موجة غلاء جديدة تضرب الأسواق (بلال بن سالم/ Getty)

شركات

مخاوف من انهيار قطاع الاتصالات في اليمن

صنعاء ـ **محمد راجح**

تسود مخاوف واسعة في اليمن من تهاوي قطاع الاتصالات، بعد قرار شركة «أم تي أن» للاتصالات إنهاء خدماتها في ثلاث دول من بينها اليمن، إذ تستحوذ الشركة على مساحة واسعة في السوق اليمنية. وأفاد مسؤول في شركة «أم تي أن» العاملة في اليمن والتي اندمجت في عام 2006 مع شركة «سبيستل للاتصالات»، «العربي الجديد»، بأن قرار الشركة الأم لن يؤثر على عملها في اليمن واستمراريتها وموظفيها والتزاماتها تجاه المجتمع اليمني والمشتركين. وحسب تقرير رسمي صادر عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات اطلعت عليه «العربي الجديد»، فإن عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال في الجمهورية اليمنية وصل نهاية العام 2019 إلى نحو 18 مليوناً و597 ألف مشترك تتصدرها شركة يمن موبايل الحكومية بنحو 7,4 ملايين مشترك، تليها شركة «سبأفون» بنحو 5,7 ملايين، ثم شركة «أم تي أن» بحوالي 4,9 ملايين مشترك، فضلاً عن شركة خاصة رابعة هي «واي». وأنقذ فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية لمكافحته، هذا القطاع المهم من الانهيار مؤقتاً وأجل مشكلة كبيرة ظهرت أخيراً عقب قرار قضائي بإعلان إفلاس شركة «واي» للاتصالات إحدى ثلاث شركات خاصة للهاتف النقال عاملة في اليمن، واحتدام الصراع على بقية الشركات.

وكانت المحكمة التجارية الابتدائية الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء، قد أعلنت في فبراير/شباط الماضي إفلاس شركة (واي) للاتصالات، وهي آخر شركة أطلقت في اليمن بعد يمن موبايل و«سبأفون» و«أم تي أن» وأول شركة تعلن السلطات القضائية إفلاسها، قبل أن تعلن الشركة قبل ثلاثة أيام وبشكل غامض ومفاجئ عودة انطلاقها مجدداً بعد حل الإشكاليات مع المستثمرين ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

مجمل هذه الاختلالات والاضطرابات التي تسود شركات الهاتف النقال في اليمن تنذر بخطورة وضعية قطاع الاتصالات الذي يعاني من مشاكل تقنية وصعوبات عديدة تهدده بالانهيار. وقال الخبير الهندسي والفني في قطاع الاتصالات، سمير الكراز، لـ«العربي الجديد» إن شركات الاتصالات في وضعية صعبة للغاية وفي مرحلة تدهور مربع بعد أن كانت من أهم الاستثمارات المربحة، رغم محدودية الإمكانيات التقنية والصعوبات الفنية التي واجهتها هذه الشركات خلال السنوات الماضية في اليمن.

ويقدر تقرير صادر عن الشركة اليمنية للاتصالات خسائر قطاع الاتصالات جراء الحرب بنحو 100 مليار ريال نتيجة الاستهداف المباشر من قبل طيران التحالف لأكثر من 500 موقع وشبكة اتصالات منها 333 محطة إرسال هوائية خاصة بالتغطية لهواتف النقال التابعة لشركة يمن موبايل الحكومية والشركات الأخرى الخاصة.

تقرير رسمي: طيران التحالف استهدف 500 موقع ومحطة

تعويل

الأردن: خيارات لتعويض نقص المساعدات الخارجية

عمان ـ **زيد الدبيسية**

هبوط مستوى المساعدات الخارجية المقدمة إلى الأردن بشكل كبير، أصبح من أهم الملفات التي تقلق الحكومة، وخاصة مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن اضطرابات المنطقة والتداعيات السلبية لأزمة كورونا وكذلك تقليص الدول والجهات المانحة لحجم معوناتها الخارجية. ويعتمد الأردن بشكل كبير على المساعدات الخارجية لتخفيض عجز الموازنة وتنفيذ مشاريع ذات أولوية، بخاصة في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والبنى التحتية المختلفة. وتوقع وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني، وسام الربضي، أن يصل حجم المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة للعام الحالي إلى نحو 3,5 مليارات دولار، وسيخصص جزء منها لمواجهة أعباء أزمة كورونا. ووفقا لبيانات وزارة التخطيط، فقد بلغ حجم المساعدات الخارجية من (منح وقروض ميسرة)، الملتزم بها من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية والتي تم توقيع اتفاقياتها خلال الفترة من 2009 إلى 2019، نحو 26 مليار دولار. وقال عضو مجلس النواب الأردني موسى هنطش، لـ«العربي الجديد»، إن بقاء الاعتماد على المساعدات الخارجية يؤشر إلى عدم قدرة الاقتصاد المحلي على تلبية الاحتياجات التنموية للأردن، ما يؤكد فشل الخطط الحكومية المتلاحقة لزيادة معدلات النمو واستقطاب الاستثمارات بالشكل المطلوب. وأضاف هنطش، لـ«العربي الجديد»، أنه من المؤكد أن المساعدات والمنح الخارجية ستنخفض بنسبة كبيرة مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي في العالم أجمع وانخفاض أسعار النفط الذي أثر على موازنات دول الخليج العربي التي كانت تقدم معونات للأردن من حين لآخر. وقال إنه يجب إعادة هيكلة الموازنة العامة وضبط الإنفاق العام وعدم التوسع بالاقتراض لتغطية نقص المنح، ما يرفع عجز الموازنة في السنوات المقبلة.

ويرى الخبير الاقتصادي منير حمارنة أن الحكومة لم تتمكن حتى الآن من الوصول إلى مرحلة تعتمد فيها على الذات من الناحية الاقتصادية، ما يجعل الأردن مضطرا للبحث عن منح وقروض خارجية ميسرة وبأسعار فائدة منخفضة. وقال لـ«العربي الجديد»، إنه سيكون هناك انخفاض كبير في حجم المساعدات، وخاصة خلال العام المقبل، لعدة أسباب، أهمها الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي تعاني منها غالبية البلدان، وكذلك تقلّص الدعم الخليجي. وشدّد الخبير الاقتصادي أحمد عوض، في حديث لـ«العربي الجديد»، على ضرورة التركيز على القطاعات التنموية الأساسية والاهتمام أكثر بالقطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها وتحسين بيئة الاستثمار، الى جانب تعظيم الاستفادة من المدخرات الوطنية وتحفيز رأس المال المحلي للاستثمار في المشاريع الاستراتيجية، لا سيما في قطاع الطاقة المتنوعة.

كورونا كبّد الاقتصاد خسائر باهظة (خليل مرعاوي/فرانس برس)

اقتصاد الناس

تتضاعف معاناة المجتمعات الأفريقية في الولايات المتحدة مع تزايد تفشي جائحة كورونا وتداعياتها السلبية على الوظائف والصحة والقدرة المالية لدفع الإيجارات وتسديد القروض الشخصية. وحسب عدة دراسات فإن العديد من الأسر لم تتمكن من تسديد الإيجارات خلال يونيو الماضي

العنصرية المالية تتعمق في أميركا

«اقتصاد كورونا» يضاعف معاناة الأفارقة والأقليات

موسى مهدي

ترفع جائحة كورونا من فجوة الدخول ومعاناة المجتمعات غير البيضاء في أميركا الذين يتألف معظمهم من الأفارقة، إذ تزيد الجائحة وتداعياتها أو ما بات يطلق عليه « اقتصاد كورونا»، من معدلات البطالة والوفيات، وتساهم في تنامي انعدام الأمان الوظيفي والسكني في معظم الاقتصادات الكبرى، خاصة لدى الطبقات الفقيرة.

في هذا الشأن، تشير دراسة صدرت عن وكالة الإحصاء الأميركية في يوليو/ تموز الماضي إلى تداعيات «اقتصاد كورونا السلبية» على المجتمعات السوداء تضاعف من معاناة المواطنين السود والأقليات في الولايات المتحدة. وتشمل معاناة السود الذين تعرضوا لفترات طويلة من « العنصرية المالية» والإهمال في أميركا، عدم الأمان الصحي والوظيفي والسكني في آن معاً.

وحسب الدراسة فإن حوالى 22% من الأفارقة الأميركيين لم يتمكنوا من تسديد الإيجارات أو دفع أقساط قروضهم العقارية خلال شهر يونيو/ حزيران الماضي مقابل 9% من البيض. وتعد قضية السكن من القضايا الكبرى التي تقض مضاجع الأسر السوداء في أميركا، إذ إن معظم هذه الأسر لا تملك مساكنها الخاصة، مثلما هو الحال بالنسبة للأسر البيضاء، بسبب تفرقة البنوك والمؤسسات المالية ضدهم في منح «قروض الإسكان»، كما أن تاريخ العبودية حرمهم من إرث الأراضي والمساكن المتوفر لدى رصفائهم البيض. وفي ذات الاتجاه، كشفت دراسة صادرة عن معهد السياسة الاقتصادية في واشنطن، حول تداعيات «اقتصاد كورونا» على المواطنين في أميركا، إلى أن المواطنين السود أكثر تضرراً من البيض.

وقسمت الدراسة التي أصدرتها كل من رئيسة المعهد الدكتورة أليسي غولد، وزميلتها بالمعهد الدكتورة ويلسون الوظائف في «اقتصاد كورونا بأميركا»، إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى تتكون من الذين فقدوا وظائفهم أثناء تفشي الجائحة ويواجهون «عدم الأمان الاقتصادي»، والمجموعة الثانية تتكون من العمال الذين لا يمكن الاستغناء عنهم في قطاعات الصحة والنظافة والمستشفيات الذين ويواجهون «عدم الأمان الصحي»، أما المجموعة الثالثة فتتكون من العمال الذين يواصلون أداء وظائفهم من المنازل.

وتشير الدراسة إلى أن السود يشكلون غالبية العمال في المجموعتين الأولى والثانية. وهو ما يعني أن كورونا رفعت من معدلات عدم الأمان الوظيفي والصحي وسط المجتمعات السوداء التي تعاني أصلاً من نقص الرعاية الصحية حتى قبل تفشي جائحة كورونا. كما لاحظ معمل « أي بي أم» للأبحاث الطبية في أميركا، أن عدد الوفيات بسبب جائحة كورونا بين السود يعادل 2,4 ضعف عدد الوفيات وسط البيض. وبلغ عدد الوفيات بين السود 22 ألفاً وهو ما يعادل 25% من إجمالي الوفيات في أميركا حتى شهر مايو/ أيار الماضي، بينما لا يمثل السود سوى نسبة 13% من إجمالي عدد السكان في الولايات المتحدة. وبينما تواصل جائحة كورونا الضغط على الوظائف في أميركا وتشدد المصارف من إجراءات إقراض الأعمال التجارية والقروض الشخصية تتزايد الضغوط على الشركات الأميركية لمساعدة المجتمعات السوداء والتي تلك التي تنحدر من أصول إسبانية، لتبني تغييرات جوهرية في إجراءات وقوانين « العدالة العرقية».

وبدأت الشركات الأميركية تستشعر أهمية «العدالة الوظيفية» في نمو أعمالها. وقالت شركة «وود ماكينزي» في مسح بهذا الصدد، إن حوالى 35% من الشركات الأميركية تشعر أن التنوع الوظيفي سيزيد من أرباحها وأعمالها التجارية. كما أن هنالك 22 شركة أميركية كبرى تدعم حالياً منظمة « بلاك لايفز ماتر» التي تحارب العنصرية في أميركا، ولديها فروع في معظم دول العالم. وهذا العدد من الشركات الداعم للمنظمة حتى نهاية الأسبوع الأول من شهر أغسطس/ آب الجاري، من بين هذه الشركات المصارف الكبرى في أميركا وشركات التقنية التي تبرعت بسخاء لأهداف محاربة العنصرية.

وتحظى منظمة «بلاك لايفز ماتر» التي جمعت قرابة مليار دولار من التبرعات في الشهر الأول بعد وفاة جورج فلويد بدعم مالي مباشر من الطلاب في أنحاء العالم، إذ أنها تحصل على تبرعات من طلاب الجامعات تراوح بين 5 إلى 10 دولارات في أميركا، كما تحصل على مبالغ مماثلة من الطلاب في بريطانيا وأوروبا. وبالتالي فإن المنظمة باتت قوة حقيقية من ناحية القوة البشرية المتمثلة في داعميها وقدرتها على تنظيم الاحتجاجات، ومن ناحية القوة المالية التي تمكنها من توظيف شركات المحاماة الكبرى ومقاضاة المؤسسات التي تمارس السلوكيات العنصرية. على صعيد محاربة العنصرية وعدم المساواة داخل المصارف والشركات الأميركية الكبرى، قال تقرير صدر يوم يوم الأحد الماضي بمجلة « أميركان بانكر»، أن المصارف الأميركية الكبرى بدأت في اتخاذ خطوات عملية في محاربة العنصرية داخل مؤسساتها عبر التوظيف ورصد مبالغ مالية لمساعدة المجتمعات السوداء. وحسب التقرير فقد أعلن مصرف « بو اس بانكوري» في مدينة مينيابولس بولاية مينيسوتا عن تعيين الموظف الأسود، غريغ كاينغهام، في الضابط المسؤول عن إدارة الشركات ومراقبة التنوع، كما عين اتحاد المصارف الأميركية ثلاث شخصيات من السود بمجلس الإدارة لمراقبة التنوع في التوظيف داخل إدارات المصارف الأميركية.

ومنذ مقتل المواطن الأسود جورج فلويد في 25 مايو/ أيار الماضي خنقاً تحت ركبة شرطي أبيض وما تلا ذلك من احتجاجات ضد العنصرية، أعلن نحو 12 مصرفاً دعمهم المباشر لحملة تغيير الواقع العنصري عبر دعم التنوع الوظيفي داخل المؤسسات الأميركية، إذ رصد مصرف «بانك أوف أميركا» ومصرف «بانكورب. بي آن سي» مبلغ مليار دولار لمكافحة العنصرية ودعم المؤسسات التي تحاربها، كما فتح مصرف «غولدمان ساكس» حواراً داخل إداراته للوقوف على التجاوزات والسلوكيات المنافية للعدالة الوظيفية.

> عدد وفيات كورونا بين السود أكثر من ضعفي وفيات البيض

وتواجه الشركات الأميركية مجموعة من الضغوط التي تجعلها تتبنى محاربة العنصرية رغم ما ترفعه من الشعارات الأخلاقية. من بين هذه العوامل، التداعيات السالبة للعنصرية، وتفاوت الدخول والاستعلاء العرقي على استقرار أعمالها التجارية، إذ ترفع العنصرية من معدل الجريمة في الولايات المتحدة. وحسب الأرقام، فقد باتت الجريمة تكلف الأعمال التجارية خسائر باهظة تراوح بين توقف أعمالها وتدمير بعض منشآتها، وبالتالي ترفع العنصرية وما يصاحبها من احتجاجات شعبية من كلفة التأمين على الممتلكات لهذه الشركات. أما العامل الثاني الذي يدفع الشركات الأميركية إلى ضخ أموال لمحاربة العنصرية، فهو مخاوفها من مقاطعة الزبائن والملونين في أميركا لمشترياتها في حال أنها لم تتجاوب مع قضية العنصرية والتمييز العرقي الذي يتعرضون له في مجالات التوظيف والدخول والحصول على السكن. وهذه القضايا باتت ملحة في الولايات المتحدة وستدخل الانتخابات الرئاسية كعامل أساسي في مكونات الحملات الانتخابية في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وباتت الشركات تحسب ألف حساب للقوة الشرائية غير البيضاء، إذ يبلغ عدد السكان غير البيض في أميركا نحو 50 مليوناً، وتقدّر قوتهم الشرائية بنحو تريليون دولار سنوياً، حسب تقرير نيلسون الأخير الذي يصدر في العاصمة الأميركية واشنطن، ولكن هنالك تقديرات تضع القوة الشرائية السوداء وحدها بنحو 1,2 تريليون دولار. وتقدر نسبة السود في أميركا بنحو 13% من إجمالي عدد السكان في الولايات المتحدة، وهو ما يعني أنهم يشكلون كتلة استهلاكية ضخمة يمكن أن تؤثر في أعمال أية شركة كبرى. ويلاحظ أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قال أمس الثلاثاء، إنه يدرس خفض ضريبة الأرباح الرأسمالية بالولايات المتحدة وباتت الشركات تحسب ألف حساب للقوة الشرائية غير البيضاء، إذ يبلغ عدد السكان غير البيض في أميركا نحو 50 مليوناً، وتقدّر قوتهم الشرائية بنحو تريليون دولار سنوياً، حسب تقرير نيلسون الأخير الذي يصدر في العاصمة الأميركية واشنطن، ولكن هنالك تقديرات تضع القوة الشرائية السوداء وحدها بنحو 1,2 تريليون دولار. وتقدر نسبة السود في أميركا بنحو 13% من إجمالي عدد السكان في الولايات المتحدة، وهو ما يعني أنهم يشكلون كتلة استهلاكية ضخمة يمكن أن تؤثر في أعمال أية شركة كبرى. ويلاحظ أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قال أمس الثلاثاء، إنه يدرس خفض ضريبة الأرباح الرأسمالية بالولايات المتحدة وباتت الشركات تحسب ألف حساب للقوة الشرائية غير البيضاء، إذ يبلغ عدد السكان غير البيض في أميركا نحو 50 مليوناً، وتقدّر قوتهم الشرائية بنحو تريليون دولار سنوياً، حسب تقرير نيلسون الأخير الذي يصدر في العاصمة الأميركية واشنطن، ولكن هنالك تقديرات تضع القوة الشرائية السوداء وحدها بنحو 1,2 تريليون دولار. وتقدر نسبة السود في أميركا بنحو 13%

من مظاهرات ضد العنصرية في مانهاتن (Getty)

ارتفاع قياسي لـ«وول ستريت»

فتحت الأسهم الأميركية على ارتفاع كبير أمس الثلاثاء، إذ اقترب المؤشر «ستاندرد اند بورز 500» من مستوى قياسي جديد، بينما يراهن المستثمرون على المزيد من إجراءات التحفيز وانتعاش منتظم بعد فيروس كورونا. كما ارتفع المؤشر داو جونز الصناعي بنحو 170,20 نقطة أو ما يعادل 0,61 بالمئة إلى 27961,64 نقطة. ويعكس ذلك المعنويات المرتفعة للمستثمرين في أميركا رغم زيادة تفشي فيروس كورونا.

«صنع بالصين» على سلع هونغ كونغ

ستحتاج السلع المصنوعة في جزيرة هونغ كونغ والمخصصة للتصدير إلى الولايات المتحدة لأن تحمل شعار» صنع في الصين» بعد 25 سبتمبر/ أيلول المقبل، وفقاً لإشعار نشرته الحكومة الأميركية أمس الثلاثاء. وتأتي هذه الخطوة في أعقاب فرض الصين قانوناً للأمن القومي على هونغ كونغ وتلاه قرار أميركي بإنهاء الوضع الخاص للمستعمرة البريطانية السابقة بموجب القانون الأميركي، مما يصعد التوتر المحتدم بالفعل بين الصين والولايات المتحدة بسبب الرسوم المفروضة في حرب تجارية بينهما، وأسلوب التعامل مع تفشي فيروس كورونا.

وذكر إشعار صادر عن هيئة الجمارك وحماية الحدود الأميركية أن الخطوة الأحدث ستخضع شركات هونغ كونغ لنفس رسوم الحرب التجارية المفروضة على مصدّري بر الصين الرئيسي، في حالة تصنيع منتجات تخضع لهذه الرسوم. وقالت الهيئة إنه بعد 45 يوماً من نشر هذا الإشعار «يجب وضع علامة على البضائع للإشارة إلى أن منشأها الصين». وجرى اتخاذ هذه الخطوة بعد أن قررت الولايات المتحدة أن هونغ كونغ «لم تعد تتمتع باستقلالية كافية لتبرير المعاملة التفضيلية التي كانت تتمتع بها في السابق». وتسعى إدارة الرئيس دونالد ترامب لمحاصرة التمدد التجاري الصيني عبر مجموعة من إجراءات الحظر في إطار الحرب الباردة الدائرة مع بكين.

(العربي الجديد، رويترز)

صادرات هونغ كونغ لأميركا تخسر المعاملة الخاصة (Getty)

«نورد ستريم2» يوشك على الاكتمال

اعمال مد خط الأنابيب تجري تحت مياه البلطيق (Getty)

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس الثلاثاء، إن خط أنابيب غاز «نورد ستريم2» الواصل إلى ألمانيا سيكتمل في المستقبل القريب. وجرى تعليق العمل في خط الأنابيب، بعدما فرض الرئيس الأميركي دونالد ترامب عقوبات عليه في ديسمبر/كانون الأول.

وعلى نحو منفصل، قال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، الثلاثاء، إن بلده يملك حقاً سيادياً في اتخاذ قرار بشأن مصادر الطاقة. يأتي ذلك في ظل مؤتمر صحافي من أن يؤدي مد خط أنابيب الغاز الطبيعي إلى زيادة النفوذ السياسي والاقتصادي لروسيا في أوروبا.

وقال ماس، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره لافروف في موسكو، إن «العقوبات بين الشركاء هي قطعاً السبيل الخاطئ». في نهاية الأمر يظل تحديد المصدر الذي نحصل منه على الطاقة قراراً سيادياً لنا». وأضاف الوزير الألماني: «لا يملك أي بلد حق إملاء سياسة الطاقة على أوروبا عبر التهديدات، لن يفلح ذلك». وخط «نورد ستريم 2» لتصدير الغاز الروسي، هو مشروع تقدر كلفته بنحو 10 مليارات يورو، وسيسمح بمضاعفة إمدادات الغاز الروسي لألمانيا. وتخشى أوكرانيا وبولندا ودول البلطيق أن يعزز هذا الأنبوب تبعية الاتحاد الأوروبي لروسيا، وهو نفس المنظور الأميركي لتداعيات الأنبوب على مستقبل علاقات بروكسل وموسكو.

(العربي الجديد، رويترز)

8,8 مليارات دولار صادرات تركيا من المنسوجات

إسطنبول ـ العربي الجديد

أعلن اتحاد المصدرين الأتراك أن صادرات تركيا من الملابس الجاهزة والمنسوجات زادت بنسبة 15,33% خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى يوليو/ تموز 2020، محققة إيرادات بقيمة 8,8 مليارات دولار.

كما صدّر قطاع الملابس والمنسوجات في تركيا منتجات نحو مليارية دولار، خلال يوليو/ تموز الماضي، إلى أكثر من 150 دولة ومنطقة. ونقلت وكالة الأناضول أمس الثلاثاء بيانات عن مجلس المصدرين الأتراك، واتحاد مصدري «أولوداغ» تشير إلى أن القطاع حقق زيادة بالصادرات بنسبة 8,44% في يوليو مقارنة مع الفترة نفسها في العام الماضي. وأن قيمة الصادرات بلغت 1,8 مليار دولار. كما ذكر أن قطاع الملابس والمنسوجات يأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع السيارات في المساهمة في صادرات تركيا.

وجاءت ألمانيا في مقدمة الدول الأكثر استيراداً من قطاع الملابس والمنسوجات وبقيمة بلغت 350 مليون دولار خلال يوليو/ تموز الماضي. تلتها إسبانيا بقيمة بلغت 183 مليون دولار، ثم المملكة المتحدة 154 مليون دولار، والولايات المتحدة بـ 109 ملايين دولار. وحصلت مدينة إسطنبول على النصيب الأكبر من الصادرات مقارنة بباقي الولايات التركية، حيث بلغت قيمة صادراتها 1,18 مليار دولار.

وتعتمد تركيا في الحصول على العملات الصعبة على الصادرات والسياحة خاصة في موسم الصيف والاستثمارات الأجنبية، ولكن جائحة كورونا ضربت الدخل السياحي بشدة، كما أن عمليات الإغلاق الاقتصادي العالمية أضعفت الصادرات التركية، إلا أنها عادت للتحسن بعد شهرين فقط من الانخفاض هما إبريل/نيسان ومارس/آذار 2020 حيث ارتفعت بنسبة 15,8% خلال يونيو/حزيران الماضي مقارنة مع الفترة نفسها من 2019، وبلغت قيمتها 13,5 مليار دولار. كما ارتفعت الصادرات بنسبة 10,84% في شهر مايو/أيار الماضي.

وتعد تداعيات الجائحة على الاقتصاد التركي السبب الرئيسي في تدهور قيمة الليرة خلال العام الجاري الذي خسرت فيه نحو 19% من قيمتها. ولكن هنالك بوادر لحركة سياحية نشطة من روسيا، وحلّت تركيا في المركز الأول بين بلدان العالم الأكثر زيارة من قبل السيّاح الروس، باستقبالها 7 ملايين في العام الماضي. وحسب ترك برس، أعلنت الهيئة الفدرالية الروسية للطيران المدني «روس أفياتسيا» استئناف الرحلات غير المنتظمة «شارتر»، نحو ولاية أنطاليا، ومدينتي دالامان وبودروم التابعتين لولاية موغلا، جنوب غربي تركيا. وأوضحت أن من بين الشركات التي ستنظّم رحلات «شارتر» من روسيا إلى الوجهات التركية الثلاث، «الخطوط الجوية التركية» و«بيغاسوس».

سيدات يعملن بمصنع منسوجات وملابس طبية واقية من كورونا بتركيا (Getty)

رؤية

الدول العربية والتجربة الصينية

شريف عثمان

عانت الولايات المتحدة، كما غيرها من دول العالم، من تبعات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، الذي تسبب في وفاة أكثر من 165 ألفاً، وإصابة أكثر من 5 ملايين أميركي، بالإضافة إلى فقدان عشرات الملايين من الأميركيين لوظائفهم، وتراجع النشاط الاقتصادي، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات غير مشهودة منذ الحرب العالمية الثانية.

وسريعاً ترسخ في ذهن نسبة كبيرة من المواطنين الأميركيين أن الصين هي المسؤولة عن كل الآلام التي تسبب فيها الفيروس، خاصة مع إصرار الرئيس دونالد ترامب على إطلاق اسم «الفيروس الصيني» في كل مناسبة، فبدأ عدد كبير من المستهلكين الأميركيين في التحول عن شراء المنتجات الصينية، وتحجج بعضهم بإمكانية انتقال الفيروس مع البضائع الواردة من البلد البعيد، كما اتجه كثير من الشركات الأميركية التي كانت تستخدم في تصنيع منتجاتها مستلزمات إنتاج قادمة من هناك إلى تنويع مصادر الاستيراد، بعد تجربة تعذر ورود البضائع من الصين خلال فترة بداية انتشار الفيروس.

ولم تكن الولايات المتحدة وحدها التي ألقت باللوم على الصين في كارثة الوباء، وإنما تبعها الكثير من دول العالم، في تصاعد واضح ومستمر للعداء تجاه التنين الصيني، حتى أن الإدارة الأميركية حالياً تعمل بالتعاون مع حلفائها في أوروبا وأكبر الاقتصادات حول العالم، على تجريد الصين من كل المزايا التي تمتعت بها خلال العقود الماضية، باعتبارها اقتصاداً ناشئاً، وهي المزايا التي سمحت لها أن تبلغ ما بلغته من مكانة مرتفعة في الاقتصاد والتجارة العالميين، وأن تصبح مصنع العالم الحديث، خلال السنوات الأخيرة.

ومع التسليم بأن الفيروس كان العامل الرئيسي وراء الرغبات المتصاعدة من دول العالم في تجنب الاعتماد على الصين مستقبلاً، تشير تقارير صدرت مؤخراً إلى أن هذا التحول كان آتياً لا محالة، حتى لو لم يظهر الفيروس. والأسبوع الماضي، أصدر معهد ماكينزي غلوبال، الذي يقدم تقاريره لحكومات الدول ومراكز دعم القرار فيها لمساعدتها في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، دراسة توقع فيها تغير خريطة التصدير والاستيراد في العالم، حيث تتجه الحكومات للضغط على المصنعين لتوطين نسبة كبيرة من منتجاتهم والاعتماد على المواد الأولية والسلع الوسيطة المحلية.

وأكدت الدراسة أن ربع التجارة السلعية العالمية ستتغير خلال السنوات الخمس القادمة لأسباب عدة، أهمها اعتبار التكلفة، وهو ما سيؤثر على ما تبلغ قيمته 4,6 تريليونات دولار من المنتجات المتداولة عبر الحدود الدولية، مشيرة إلى أن رغبة الدول في السيطرة على حركة السلع المستخدمة في عملية الإنتاج لديها ستطغى على اعتبارات التكلفة، وهو ما ستسعى إليه حكومات الدول تجنباً للحروب التجارية والتهديدات السيبرانية وما تسببه في كثير من الأحيان من خسائر ضخمة.

ورغم أن الدراسة والتطورات التي نراها كل يوم حولنا لا تعني أن الصين ستكون معزولة، أو أن مكانتها في النشاط التجاري الدولي، أو سلاسل التوريد العالمية، ستتراجع خلال الأيام أو الأسابيع القادمة، إلا أن هذا التيار آخذ في النمو، ومن الواضح أنه سيكون له الغلبة في المستقبل المنظور، الأمر الذي يخلق فرصا رائعة أمام العديد من البلدان العربية التي تعمل حالياً على بناء اقتصاداتها وتنويعها، عن طريق تحقيق تنمية صناعية، وُعدنا بها منذ عقود. وتعاني البلدان العربية من اختلالات هيكلية تشوه اقتصاداتها، حتى أننا لو استبعدنا صناعة البتروكيماويات، نلاحظ أن كل الدول العربية تقريباً تعاني عجزاً في ميزانها التجاري، بسبب استيراد كميات ضخمة من سلع أغلبها ترفيهية.

ولو كان العرب جادين بالفعل في الحصول على دور في الاقتصاد العالمي، بعيداً عن صناعة البترو كيماويات التي علمت أغلبنا الكسل، وكانت فوائضها سبباً في انتكاسات كبيرة تعرضت لها الأمة، فمن السهل النقل من «كتالوغ» الصين، الذي مكنها من التربع على قائمة أكبر مصدري العالم.

ورغم صعوبة نقل التجربة الصينية كاملة، يمكن البدء بما بدأت به الصين تحت قيادة الزعيم الأسطوري، ماو تسي تونغ، الذي اهتم بالتعليم، وارتقى بالنظام الصحي في بلاده، وسمح للنساء بالحصول على حقهن في العمل، فأرسى الدعائم الأساسية لخلق اقتصاد صناعي من طراز رفيع.

وفي حين عطلت الصراعات السياسية وسوء إدارة الاقتصاد النمو الصيني خلال السنوات الأخيرة من حكم الزعيم ماو في السبعينيات من القرن الماضي، نجح دينغ شياو بينغ، الذي خلف ماو، في وضع الصين على طريق جديدة تماماً، بعد أن تسلم عجلة قيادة البلاد، لتتحول الصين من مجتمع زراعي إلى اقتصاد صناعي موجه نحو احتياجات السوق العالمية، ويلعب الدور الأكبر في منظومة التجارة العالمية.

ورغم وجود عناصر كثيرة ساهمت في هذه النقلة، يجمع المؤرخون الاقتصاديون المهتمون بالشأن الصيني على أن العنصر الذي كان له الدور الأكبر وحده هو إفساح الدولة المجال للقطاع الخاص ليلعب دوراً في العملية الإنتاجية، بعيداً عن الحكومة التي كانت تسيطر على أغلب نواحي الاقتصاد، كما يحدث الآن في أغلب الدول الخليجية ومصر!

منحت الصين لمستثمري القطاع الخاص، المحليين والأجانب، إعفاءات ضريبية كبيرة، وقننت المزيد من الحريات في تحديد أسعار ما ينتجون، ولم تتدخل في سياسات توزيع الأرباح على حاملي الأسهم أو في معدلات الأجور، إلا أنها لم تتهاون في حماية حقوق العاملين في تلك الشركات.

فتحت الصين الأبواب أمام الطلاب الصينيين للسفر والتعلم في الجامعات الغربية، وسمحت للشركات الأجنبية بالدخول في أسواقها، مشترطةً عليها نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الشركاء المحليين، فتبوأت مكانتها كأكبر مصدر في العالم خلال الأربعين سنة الأخيرة.

الوطن العربي زاخرٌ بالإمكانات البشرية منخفضة التكلفة، وارتفع بين شبابه مستوى التعليم بصورة واضحة خلال السنوات الأخيرة، ولدى بعض بلدانه الإمكانات المادية المطلوبة لإحداث طفرة صناعية فيها وفي غيرها من البلدان الأقل دخلاً، وهو ما يعني أن الإرادة السياسية الحقيقية هي كل ما تبقى، لكن يبدو أن تلك هي مصيبتنا الكبرى.